

التعريفات

المدير/ مدير الصندوق	شركة الوطني لإدارة الثروات
مجلس الإدارة	مجلس إدارة الصندوق
الشركة	شركة الوطني لإدارة الثروات، وهي شركة مساهمة مقفلة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم 1010481235 تاريخ 04/04/1440هـ، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم 17185-37 و 1438/12/19هـ الموافق 2017/09/10م
فريق إدارة الأصول	فريق إدارة الأصول في شركة الوطني لإدارة الثروات
قسم رقابة الالتزام	قسم رقابة الالتزام في شركة الوطني لإدارة الثروات
"المشترك" و "المستثمر" و "مالك" و "الوحدات" و "حامل" و "الوحدات"	مصطلحات مترادفة تستخدم للإشارة إلى العميل الذي يمتلك وحدات في الصندوق
الاستحواذ	صفقة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة
الاندماج	صفقة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروضا عليها مدرجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: 1- ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق 2- ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق 3- إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها)
الورقة / الأوراق المالية	الأسهم، أو أدوات الدين، أو مذكرة حق الاكتتاب، أو الشهادات، أو الوحدات، أو عقود الخيار، أو العقود المستقبلية، أو عقود الفروقات، أو عقود التأمين طويل الأمد
المُصدِر	الشخص الذي يُصدر أوراقاً مالية أو يعتزم إصدارها
حقوق تصويت	جميع حقوق التصويت المرتبطة بأسهم شركة ويمكن ممارستها من خلال جمعية عمومية

سياسات حقوق التصويت

القواعد العامة:

1. يتم ممارسة حقوق التصويت حسب ما يراه فريق إدارة الأصول الأصلح لتحقيق مصلحة مالكي الوحدات، آخذين بعين الاعتبار العوامل ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر: تضارب المصالح، التأثير على الأوراق المالية، التكاليف المرتبطة بالقرارات.
2. تتعلق هذه السياسات بجميع الصناديق العامة المدارة من قبل شركة الوطني لإدارة الثروات.
3. يقرر فريق إدارة الأصول طبقاً لتقديره المطلق ممارسة أو عدم ممارسة أي حقوق تصويت.
4. يتم حفظ سجل كامل يوثق ممارسة حقوق التصويت أو الامتناع عن ممارستها وأسباب ذلك.
5. يتم تمثيل الصناديق المدارة من قبل شركة الوطني لإدارة الثروات في اجتماعات الجمعيات العمومية من قبل موظفين مفوضين.
6. يتم تقييم أي تضارب في المصالح "إن وجد" قد ينتج عن التصويت بالتشاور مع قسم رقابة الالتزام، والذي بدوره قد يعرضه على مجلس إدارة الصندوق.
7. إن حقوق التصويت تعود لمدير الصندوق وليس لحاملي الوحدات، بالتالي لا يحق لأي من حاملي الوحدات إلزام مدير الصندوق بالتصويت بأي حال من الأحوال.
8. أي تغيير أو تعديل على هذه السياسة يتطلب موافقة مسبقة من مجلس إدارة الصندوق.
9. بالنسبة لجميع المقترحات الجوهرية للمُصدر، سيقوم فريق إدارة الأصول بتحديد ما إذا كان الإجراء المقترح من مصلحة مالكي الوحدات والمساهمين الاقتصادية، أو أنه سيتسبب في نفقات غير ضرورية تضر بمالكي الوحدات والمساهمين. بناءً على هذه المراجعة، يمارس فريق إدارة الأصول الحق بالتصويت إما لصالح أو ضد توصية الإدارة.
10. في إطار ممارسة حقوق التصويت، يتعين على مدير الصندوق أن يراعي ما يلي:
 - أ. الإدارة اليومية: لا يتعين على مدير الصندوق المشاركة في أمور الإدارة اليومية لشؤون المُصدرين، ولكنه يمارس حقوق التصويت لأجل أن يضمن العمل بما يحقق أفضل المصالح للمالكي الوحدات والمساهمين.
 - ب. حوكمة الشركات: يمارس فريق إدارة الأصول حقوق التصويت في الحالات المناسبة من أجل تحسين حوكمة الشركات التي يستثمر فيها.
 - ج. التأثير على نتائج القرارات: ينظر فريق إدارة الأصول إلى حصة الملكية واحتمالية تأثير ممارسة حقوق التصويت على نتائج القرار.
 - د. طبيعة الحدث: ينظر فريق إدارة الأصول إلى طبيعة الحدث وأثره على مصالح مالكي الوحدات بالصندوق.
 - هـ. المزايا المحتملة: ينظر فريق إدارة الأصول إلى المزايا المحتملة التي يمكن أن تنتج عن ممارسة حقوق التصويت.
 - و. اعتبارات أخرى: يراعي فريق إدارة الأصول الاعتبارات الأخرى مثل أن يكون هناك أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح سوف ينتج عن ممارسة حقوق التصويت.

قواعد التصويت:

لن يقوم فريق إدارة الأصول بالتصويت على ما يعتبره "حسب تقديره المطلق" قرارات روتينية، مثل (على سبيل المثال لا الحصر): تعيين الموظفين في المناصب التنفيذية، تعيين أعضاء مجلس الإدارة، إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، تعيين المدققين الخارجيين، وغير ذلك من القرارات التي يراها فريق إدارة الأصول روتينية. إلا أنه، وفي بعض الحالات التي يرى فيها فريق إدارة الأصول أن تصويته على القرارات الروتينية قد يحقق مصلحة لمالكي الوحدات، فإنه سيمارس حقه بالتصويت على هذه القرارات.

بشكل عام، لن يقوم مدير الصندوق بممارسة حقه في التصويت إلا في الحالات التالية:

- 1- أن يفوق وزن الورقة المالية في الصندوق وزنها في المجال الاستثماري بنسبة 6%.
- 2- أن تشكل ملكية الورقة المالية في الصندوق نسبة جوهرية من إجمالي الأوراق المالية المُصدرة "حسب ما يراه فريق إدارة الأصول".
- 3- أن تكون إمكانية الوصول المقر الرئيسي للشركة المُصدرة للورقة المالية ممكنة ومعقولة في حال كان التصويت حضورياً.

قد يقوم فريق إدارة الأصول استثنائياً "وحسب تقديره المطلق" بالتصويت في بعض الحالات التي لا تنطبق عليها الشروط المذكورة أعلاه في حال قُدِّر أن من مصلحة مالكي الوحدات التصويت على تلك القرارات.

سياسة التصويت:

سيقوم مدير الصندوق بالتصويت على ما يراه قرارات جوهرية تؤثر بشكل جوهري على استثماراته، وتشمل هذه القرارات:

- 1- التغييرات في هيكل رأس المال، بما في ذلك إصدارات الأسهم الممتازة:
تتعلق هذه الاقتراحات بالموافقة على التغيير في هيكل رأس المال للشركة، على سبيل المثال لا الحصر: الموافقة على زيادة أو نقصان رأس المال المصرح به للمُصدر. وفي هذه الحالة سيقوم فريق إدارة الأصول بالموافقة على الاقتراحات التي يعتقد بأنها ستعزز حقوق مالكي الوحدات والمساهمين، أو بالرفض في حال كانت هذه الاقتراحات تؤثر سلبًا على حقوق مالكي الوحدات والمساهمين، أو بعدم التصويت في حال كانت هذه الاقتراحات غير مؤثرة بشكل جوهري على حقوق مالكي الوحدات والمساهمين.
- 2- قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات:
يحفظ فريق إدارة الأصول بالحق في التصويت ضد المقترحات التي لا يمكن تحملها أو تؤدي إلى تكاليف غير ضرورية ومفرطة للمُصدر. وقد يمتنع فريق إدارة الأصول عن التصويت على المقترحات الاجتماعية التي ليس لها تأثير مالي واضح على مالكي الوحدات والمساهمين.
- 3- الاندماجات والاستحواذات:
تخضع عمليات الاندماجات والاستحواذات لمراجعة دقيقة من أجل تحديد ما إذا كانت ستكون من مصلحة مالكي الوحدات والمساهمين. سيقوم فريق إدارة الأصول بإجراء تقييمه الخاص على "مرحلة ما بعد الصفقة" لتحديد ما إذا كان سيصوت بالموافقة أو بالرفض على هذه الإجراءات.
- 4- إعادة هيكلة الشركات:
سيقوم فريق إدارة الأصول بمراجعة وتحليل مقترحات المُصدر في حال قرر إعادة هيكلة أعماله، وسيتم التصويت على المقترحات حسب ما يراه فريق إدارة الأصول مناسباً لمصلحة مالكي الوحدات والمساهمين.
- 5- إعادة شراء المُصدر لأسهمه:
سيقوم فريق إدارة الأصول بمراجعة وتحليل مقترحات المُصدر في حال قرر إعادة شراء أسهمه، وسيتم التصويت على المقترحات حسب ما يراه فريق إدارة الأصول مناسباً لمصلحة مالكي الوحدات والمساهمين قياساً بوضع الشركة المالي.
- 6- مكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة:
سيقوم فريق إدارة الأصول بمراجعة المقترحات المتعلقة بخطط مكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وسيقوم بناءً على ذلك بالتصويت بالرفض في حال رأى أن المكافآت المقترحة مبالغ فيها أو لا تتناسب مع وضع الشركة المالي.
- 7- قيام أعضاء مجلس الإدارة بأعمال منافسة لأعمال الشركات:
سيقوم فريق إدارة الأصول بشكل عام برفض المقترحات المطروحة من قبل المُصدر للسماح لأي من أعضاء مجلس الإدارة بالقيام بأعمال منافسة لأعمال المُصدر.
- 8- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:
سيقوم مدير الصندوق بمقارنة المعاملات التاريخية للشركة مع الأطراف ذات العلاقة بالمعاملات الأخيرة، وفي حال لاحظ مدير الصندوق ارتفاعاً غير مبرر فيها، أو لاحظ أنها تمثل جزءاً كبيراً من إيرادات الشركة، فإنه سيصوت برفضها. وفي حال رأى مدير الصندوق "حسب تقديره المطلق" أن هذه المعاملات هي جزء طبيعي من طبيعة عمل الشركة، أو أنه لا يوجد مفر من تعامل الشركة مع الأطراف ذات علاقة، فإن مدير الصندوق سيصوت بالموافقة على هذه المعاملات.
- 9- أي قرار آخر يرى فريق إدارة الأصول "حسب تقديره المطلق" أنه سيؤثر إيجاباً أو سلباً على مالكي الوحدات أو المساهمين.

عملية التصويت:

تقوم الشركة بالتصويت عن طريق إرسال إرشاداتها لأمين الحفظ، أو قد يقوم فريق إدارة الأصول بتقويض أحد أعضاء فريقه لحضور الاجتماعات الفعلية.

لا يُطلب من إدارة الأصول التصويت في كل مناسبة مؤهلة. ومع ذلك، ستبذل الإدارة أفضل الجهود للتصويت في جميع المناسبات التي تقترح فيها الشركات تغييرات مهمة حسب ما هو مُوضح في هذه السياسة.

لن يصوت فريق إدارة الأصول بشكل عام على القرارات الروتينية كما هو مُوضح أعلاه، ما لم يعتقد أن هناك تأثيراً مادياً أو جوهرياً على مصالح مالكي الوحدات والمساهمين.

ستوثق إدارة الأصول عملية الإدلاء بجميع الأصوات وعدم الإدلاء بها بسجل خاص بطريقة معقولة. وفي حالة عدم الإدلاء بالأصوات، ستوثق إدارة الأصول الأساس المنطقي لعدم القيام بذلك.

رفع التقارير:

سيقوم فريق إدارة الأصول برفع ملخص بحقوق التصويت التي تم التصويت عليها والتي لم يتم التصويت عليها لإدارة رقابة الالتزام بشكل نصف سنوي للتنسيق لعرضها على مجلس إدارة الصندوق.

تضارب المصالح:

قد ينشأ من وقت إلى آخر تضارب محتمل في المصالح بين مصالح شركة الوطني لإدارة الثروات (بما في ذلك الموظفون التابعون لها و/أو شركاتها التابعة و/أو أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة و/أو أحد أعضاء مجلس إدارة الصندوق) ومصالح عملائها. وفي هذا السياق، تكون إدارة المطابقة للالتزام التابعة للشركة مسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ما إذا كان هذا التضارب جوهرياً أم لا، وسيقوم فريق إدارة الأصول بالتشاور مع إدارة رقابة الالتزام لتحديد ما إذا كان هذا التضارب المحتمل جوهرياً أم غير جوهري، ثم تقوم إدارة رقابة الالتزام بإصدار القرار حول ما إذا كان هناك تضارب جوهري في المصالح على أساس الحقائق والظروف الخاصة بكل حالة.